المعهد العراقي للحوار

Iraqi Instite For Dialogue

الفيدرالية والوحدة الوطنية في العراق

أ.د. عبدالجبار أحمد

دراسات

مجلة حوار الفكر

بغداد

العدد/ 8 كانون الاول/2008

07905400123
hewarelfikr@gmail.com

منذ نيسان 2003م والساحة العراقية تشهد الكثير من السجالات والحوارات حول مضمون الفيدرالية و الوحدة الوطنية واهمية كل منهما وقد جنحت القوى السياسية العراقية نحو ترجيح واحدة منهما واقصاء الاخرى معتمدة على حجج وادلة تدعم اراءها ومواقفها.

ومن جانبنا نعتقد ان المواقف السياسية والحزبية غالبا ما ترتبط بعامل المصلحة الانية او المصلحة الذاتية واهمال مقتضيات الصالح العام ولذلك يكون من حق أي جهة ان تعارض ما تشاء وتؤيد ما تشاء طالما انه يحقق لها غاياتها.

وسيكون من حقنا نحن ايضا على مستوى البحوث والدراسات الاكاديمية ان نناقش ونحلل ونتفحص مضمون الفيدرالية والوحدة الوطنية وعلى وفق جهة واحدة ومصلحة واحدة هي الاسهام في تقديم كل ما من شانه ان يديم عملية بناء العراق الديمقراطي لكل العراقيين.

تحاول هذه الدراسة المتواضعة القاء الضوء على اهم المفاصل التي من الممكن ان تحدد العلاقة ما بين الفيدرالية والوحدة الوطنية من دون اهمال الاطار العام الذي ينبغي ان تخضع له كل المفاهيم الا وهو الديمقراطية.

1. الفدرالية والفيدراليون:

مثلما تتعطل الديمقراطية وتتلكأ وتنحرف الدولة عن معانيها بغياب الديمقراطيين فإن الفيدرالية وفضائلها بوصفها نهجا لإدارة الدولة وطريقة لتوزيع السلطات والصلاحيات والثروات ستتحول الى عبء بغياب الفدراليين.

والتلازم ما بين المبنى والمعنى ضروري وحيوي هنا فالفيدرالية ليست صنعة لغوية وبلاغية بقدر ما هي ضرورة سياسية تفرضها شروط محددة.

ولذلك فان العلة الحقيقية ليست هي على مستوى النصوص الدستورية بقدر ما ترتبط بالممارسات الخاطئة من بعض الاطراف الولايات . الاقاليم تجاه المركز بالطريقة التي تضعف من سلطة المركز الاتحادي لصالح الاطراف وغالبا ما يكون الخطأ المرتكب متكأً او مرتكزاً على سوء فهم لبعض مواد الدستور المختلف عليها اصلا او على حقيقة ان المركز عاجز عن التأثير عليهم .

ونحسب ان اشاعة الثقافة الفيدرالية عامل مهم واساسي في انجاح الفيدرالية مهما كان شكلها وطبيعتها وسيكون من الضروري التركيز على المفاصل الاتية:

07905400123
hewarelfikr@gmail.com

أ. نشر الثقافة الفيدرالية المتعلقة بالسوابق والاحداث التي نشأت مع تشكيل الدول الفيدرالية وخاصة تلك المرتبطة بالنزاعات والخلافات حول موضوع ما.

ب . دفع النخب السياسية العراقية وخاصة من سيتبوأ المقاعد في المجالس المحلية. البلدية للا نخراط في الدورات والندوات التي من شانها زيادة خبرتهم واطلاعهم على مضمون التجارب المطبقة في الدول الفيدرالية وخاصة الناجحة منها.

2.الفيدرالية والديمقراطية:

العلاقة بين الفيدرالية والديمقراطية علاقة متينة وحيوية على مستوى الاصل، مستوى الطرح الفكري، ولكنها وعلى مستوى الانتظام المؤسساتي ليست كذلك.

فكريا فان المؤمن بالديمقراطية يشترط ان يكون مومنا بالفيدرالية ومن يؤمن بالفدرالية ينبغي ان يكون مؤمنا بالأصل، الذي هو الديمقراطية.

والصلة الحيوية تتجسد في الاشتراك بالرغبة التي تجمعها فالديمقراطية هي رغبة في الحرية تتمثل في اعتماد الانتخاب والاختيار والتصويت، والفيدرالية اصلا هي نتاج رغبتين رغبة في الاتحاد ورغبة في ا لاستقلال و(الانفصال).

وتأسيساً على ذلك لا تستطيع ان نفهم الفيدرالية من دون ان نتكئ على قاعدة الديمقراطية في الحرية في الاختيار الفيدرالي او غير الفيدرالي كالكونفدرالي مثلا.

ونشير هنا الى امثلة تؤكد هذه العلاقة فالولايات المتحدة الامريكية دولة فدرالية وديمقراطية في حين ان فرنسا دولة ديمقراطية ولكنها ليست فدرالية.

وعلى مستوى الترجيح ما بين الدولة الديمقراطية والدولة الفدرالية فإننا نعتقد ان الدولة السوفياتية كانت فدرالية لكنها لم تكن ابدا دولة ديمقراطية بالمعنى ا لمطلوب للديمقراطية ولذلك نعتقد ان الاصل هو ترجيح الخيار الديمقراطي على الفيدرالي.

وتطبيقا على الحالة العراقية فاليوم وعلى مستوى النصوص الدستورية هو بلد ديمقراطي فدرالي معا ولكن مع عدم اكتمال الديمقراطية والفيدرالية كتجربة على ارض التطبيق.

ولو كان العراق ديمقراطيا فقط قياسا بالحالة الفرنسية لأصبح بلدا ديمقراطياً مع مركزية معترف بها وهو نهج ليس فيه اشكال.

ولو كان العراق فدراليا فقط ومن دون ديمقراطية لاقترب من النهج السوفيتي وفي هذا اشكالات كثيرة.

اما وان العراق قد اختار درب الديمقراطية والفيدرالية معا فانه يقتضي الا يحيد عن القواعد والاركان التي تحدد مسارات عمل ا لديمقراطية والفيدرالية.

وهنا نشير الى التجربة السابقة 1968.2003 التي كانت محكومة بالمركزية والمركز وبأسلوب غير ديمقراطي اما بعد نيسان 2003 فنلاحظ ان التجربة محكومة بالأطراف والاقاليم (المحافظات على حساب المركز) وبأسلوب غير ملتزم لقواعد الديمقراطية والفيدرالية،لان الديمقراطية تعني من ضمن ما تعنيه احترام مبدأ المحاسبة والمسؤولية والمراقبة والفيدرالية تقر في قوانينها المعمول بها عدم اضعاف المركز.

ولذلك فان المؤيد للفدرالية ينبغي ان يكون مؤمنا بقوانينها وقواعدها واشتراطاتها او لا وبالأصول المتبعة في النهج الديمقراطي ثانيا وثالثا ان يتسم سلوكه السياسي والوظيفي باحترام الديمقراطية والفيدرالية على مستوى المبدأ والاصل.

اما المعارض للفدرالية فينبغي الا يحملها اكثر من معانيها المعترف بها والمحدد لها في اطار التجارب الدولية ال (26) ويظن بها الانفصال والتقسيم والتفتيت لأنه ينبغي عليه ان يقبل بخيار الأغلبية العددية ورغبتها في قبولها كمبدأ جديد يحكم العراق وكنهج سياسي لإدارة الدولة ثم ان على المعارض الا يجنح للماضي لكي يرجح تجربة سابقة هي مخالفة بالكامل لما هي عليه اليوم والاسلم له على مستوى الحجة البحث عن اقرب فدرالية ناجعة تحفظ للعراق وحدته وسيادته وبالمقابل فان المؤيد لها عليه الا يبتعد عن النماذج والتجارب الفدرالية التي تجلب الاجماع او شبه الاجماع وقبول غالبية الاطراف لها واذا ارتأى المعارض للفدرالية بان المركزية هي الافضل للعراق فعليه ان يعتمد النماذج المرتبطة حقا بالديمقراطية مثل التجربة الفرنسية لا ان يعتمد صور الماضي.

3.الفيدرالية والوحدة الوطنية والديمقراطية:

بداية من المواجب علينا الا ننظر للعلاقة ما بين الفدرالية والوحدة الوطنية من منطلق تصارعي او تنافسي سواء كان على المستوى المفاهيمي ام التطبيق الحركي ا لسياسي ، بل يجب ان يكون المنطلق هو حسبان العلاقة بينهما ايجابية وتفاعلية وتعاونية.

وفي ظل وجود العلاقة التفاعلية .التعاونية لا نجد مبررا لأي امرئ ان يرفض الوحدة الوطنية وسيلة وغاية لأنها مفهوم نبيل وموضوعي وامنية شريفة وعزيزة كما انه لا يحق لا ي امري ان يعارض الفدرالية معارضة المفهوم والتطبيق ومن دون طرح مسوغات مقبولة وحقيقية، مسوغات

منطلقاتها ديمقراطية وليست استبعادية ونحسب ان هنالك بعض النقاط المهمة التي ينبغي التأكيد عليها:.

أ.ان الوحدة الوطنية هي حالة التلاحم والتفاعل ما بين اعضاء البلد الواحد الى المدى الذي يوجد ادراكاً من ان الاقليم الذي يقطنون فيه هو الوطن الاول والاخير للجميع وهو يعلو على ما عداه من هويات جغرافية ثانوية، وان الهوية السياسية العامة ا لمرتبطة بأولئك الاعضاء هي الهوية التي تعلو على ما عداها من الهويات الفرعية الثانوية أيا كانت هي واهميتها وهذه الوحدة يشترط ان تكون مرتبطة بالديمقراطية كعامل باعث لإيجادها اطارا يحميها وغاية تسعى اليها ولذلك لا نعتقد بدوام اية وحدة وطنية هي نتاج الادوات الاكراهية غير الديمقراطية.

وهنا نشير الى انموذج (PUTTING TOGETHER) وانموذج (COMING TOGETHER) والتجربة السوفيتية اعتمدت الانموذج الاول حيث يتم حشر الطوائف والقوميات والاعراق والملل حشرا اكراهيا وبقرارات رسمية اما الانموذج الثاني فهو الذي اتبعته الدول الاخرى مثل ا لتجربة الامريكية ، الذي لم يعتمد مبدا الحشر بل اعتمد مبدا التوافق ما بين الرغبات والآراء والطروحات، والفرق واضح ما بين انموذج يقوم على حشر الاخرين واخر يقوم على مجي الاخرين طواعية وتحسب ان اية تجربة تريد النجاعة والدوام واجب عليها ا ن تعتمد انموذج ال (COMING TOGETHER) .

ومن جانب اخر اذا كانت المركزية في العراق بالسابق قد ارتبطت بالسبل غير الديمقراطية فان الفدرالية اليوم هي افضل بكثير من المركزية في ادامة الوحدة الوطنية لان المركزية افضت الى مشاكل عديدة مع تأكيدنا ان اعتماد الفدرالية هنا لا ينبغي ا ن يفضي للتقسيم والتشظية واضعاف المركز لان المركز هو الاساس في أي انموذج فدرالي بعكس المركزية.

وهنا قد يكون البلد موحدا في الجغرافية ومركزيا في السياسة و لكنه (مفدرل) ببعض الوسائل بشكل مباشر او غير مباش والمثال الحالي هو اسبانيا التي اخذت تتخلى عن المركزية نحو الفدرالية فلا يكون البلد فدرالياً لكن المركزية شديدة فيه والولايات المتحدة الاميركية مثال ذلك حسب اختلاف الرؤساء ورؤيتهم في تنظيم العلاقة ما بين الحكومة الاتحادية والولايات وكذلك الهند التي يعدها البعض من ا لكتاب بانها دولة شبه فدرالية.

وقد يكون البلد فدراليا ولكنه ضعيف ليس على مستوى النص الدستوري وحسب بل وفي ا طار التطبيق والحالة العراقية الان هي مثال على ذلك فالتجربة مازالت غير محسومة لأي نوع من تقسيمات الفدرالية (واقليم كوردستان هو الوحيد حتى الان) ستجنح اليها البلاد.

ونقول هذا مع عدم اغفالنا لواحدة من الحقائق السياسية . الجغرافية المهمة انه كلما كان الاقليم موحدا واكثر تماسكا ساعد ذلك على اقامة اوثق العلاقات بين اعضائه داخل حدود الاقليم.

وهنا سيدخل دور كل من الديمقراطية والفدرالية في المعادلة من خلال الاجابة عن تساؤل جوهري يتمثل في كيفية المحافظة على هذه الوحدة ؟ وكيفية ادامة هذا التماسك؟

وهنا نعتقد ان التجربة العراقية لن يكتب لها النجاح التام من دون الاعتماد على الطوعية والديمقراطية على مستويات النظام السياسي والدولة والمجتمع وليس التركيز على مستوى واحد فقط والعراق هنا هو ديمقراطي فدرالي على مستوى النص الدستوري والنظام السياسي (السلطة) ولكنه ما زال لم يصل الى مستوى المجتمع كقاعدة محافظة له ولذلك سيكون من مهمة الادوات الوظيفية في تعزيز التفاعل ما بين المستويات الثلاثة.

ونشخص هنا في الختام بعض المعادلات التي هي بمثابة القواعد لإيجاد علاقة متناغمة ما بين الفدرالية والديمقراطية والوحدة الوطنية وهي:

1. ان الفدرالية التي تحافظ على الوحدة الوطنية ينبغي ان تكون نهجا طوعيا وليس اكراهيا والفدرالية بهذا المعنى تكون ناجعة للعراق وليست تلك الفدرالية التي قد تشجع على التفتيت بقصد او من دون قصد.

2. ان الوحدة الوطنية التي تحقق المركزية وبالأساليب غير الديمقراطية لن يكتب لها الدوام وهي ستكون على مستوى الهيكل والمبنى فقط من دون المحتوى والمعنى.

3. ان الديمقراطية هي الاطار المرجعي السياسي لكل من الوحدة الوطنية والفدرالية واذا ما تحققت الديمقراطية الحقيقية بشكلها الادنى فان الوحدة الوطنية ستحقق وكذلك الحال اذا ما اعتمدنا على الديمقراطية وسيلة في التعامل مع الافراد والقوميات والمذاهب والاقاليم فان الفدرالية لن تكون ملحة الا للأقلية الذي من حقها المطالبة بها وليس الاغلبية استنادا الى ان الاغلبية هي التي تقود مقاليد السياسة والسلطة.

4. لابد من ترويج واشاعة فكرة اساسية مفادها ديمقراطية الوحدة الوطنية ووحدة وطنية ديمقراطية و السعي لتحقيق ا لبديل الديمقراطي الذي يطمئن كل العراقيين.

5. في حسباننا ا ن الفدرالية هي و سيلة من وسائل بناء النظام السياسي والاجتماعي الديمقراطي في العراق وان الديمقراطية تعني اعطاء حق التعبير ليس للأفراد فقط بل وللأجزاء

المكونة للعراق وللأقاليم او المحافظات الحق في المشاركة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها ومراقبتها سواء كانت عربية ام كوردية او تركمانية اسلامية كانت ام مسيحية نقول اذا ما حسبناهما كذلك فانه لن يكون هناك مبرر لرفض الفدرالية او معارضتها واقرانها بصفات الانفصال والتقسيم. بل ستكون الفدرالية نمطاً جديداً في السياسة العراقية، التي ينبغي ان تستند على التعريق، اكان ذلك فيما يخص تعريق الديمقراطية ام الفدرالية ام أي وسيلة اخرى.